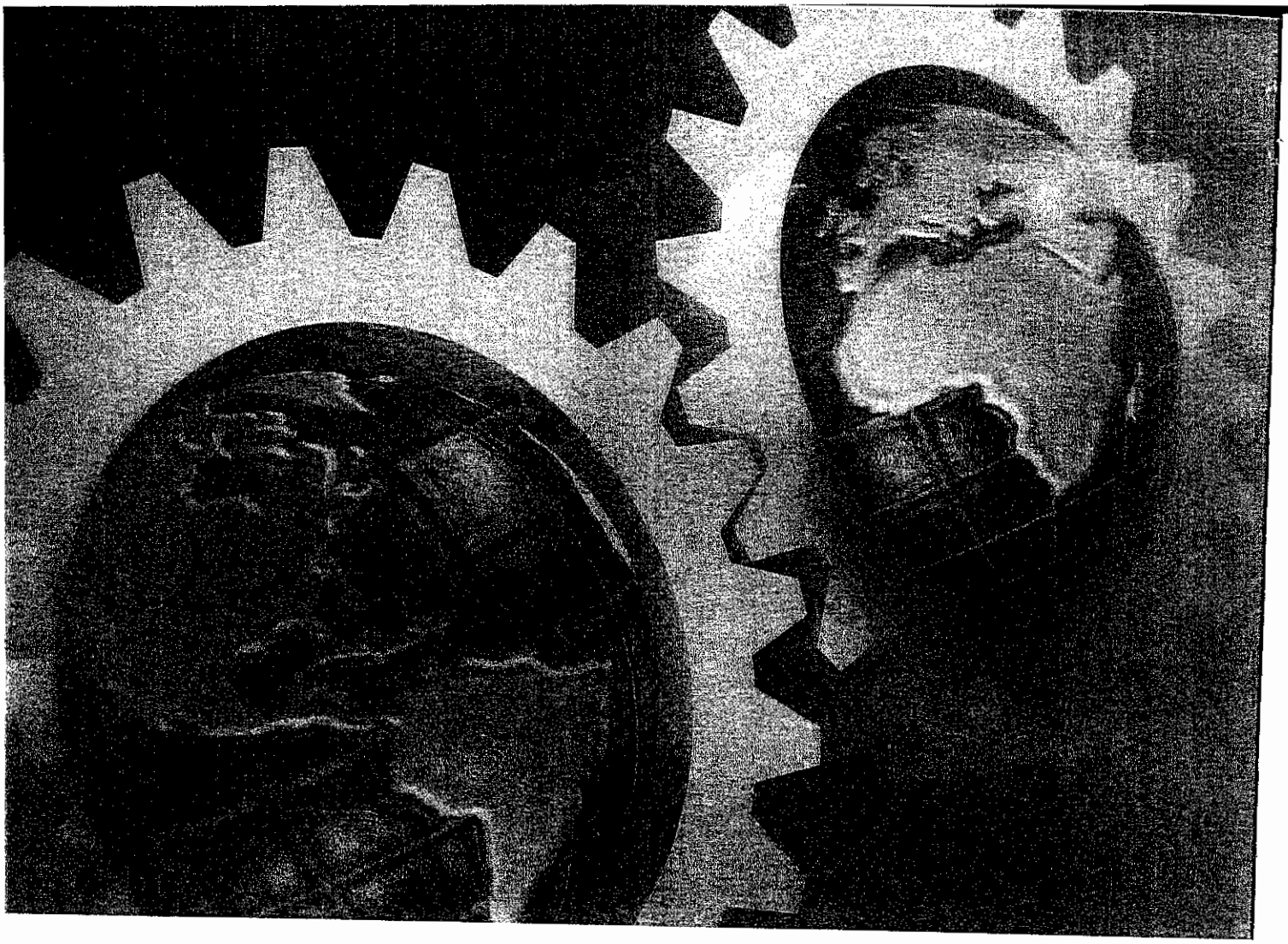

ANNUAL REPORT - AJIB - 28-3-2006

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	٤
رسالة البنك	٥
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٦
تقرير الاقتصاد الأردني لعام ٢٠٠٥	٨
إنجازاتنا خلال العام	١٠
أهداف خطة العمل لعام ٢٠٠٦	١٩
أضواء على الحسابات الختامية	٢٣
تقرير مدققي الحسابات	٣٠
البيانات المالية	٣١
ايضاحات حول البيانات المالية	٣٥
الفروع، المكاتب والشركات التابعة محلياً ودولياً	٦٦

١

أعضـــاء مجـلس الإدارة

السيد عبدالقادر القاضي
رئيس مجلس الإدارة/ الرئيس التنفيذي

السيد هاني القاضي
نائب رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

السيد عمر الشبّو
ممثل المصرف الليبي الخارجي

السيد إبراهيم المزيد
ممثل الشركة العربية للاستثمار

معالي السيد علي السحيمات
عضو

السيد محمود أبو الرب
عضو

السيد سامر المجالي
ممثل شركة اليقين للاستثمار

السيد منذر الفاهوم
عضو

الدكتور شبيب فرح عماري
عضو

السيد سامر عبدالقادر القاضي
عضو

معالي الدكتور فواز الزعبي
ممثل شركة بترا لإنشاء وإدارة المطاعم
عضو

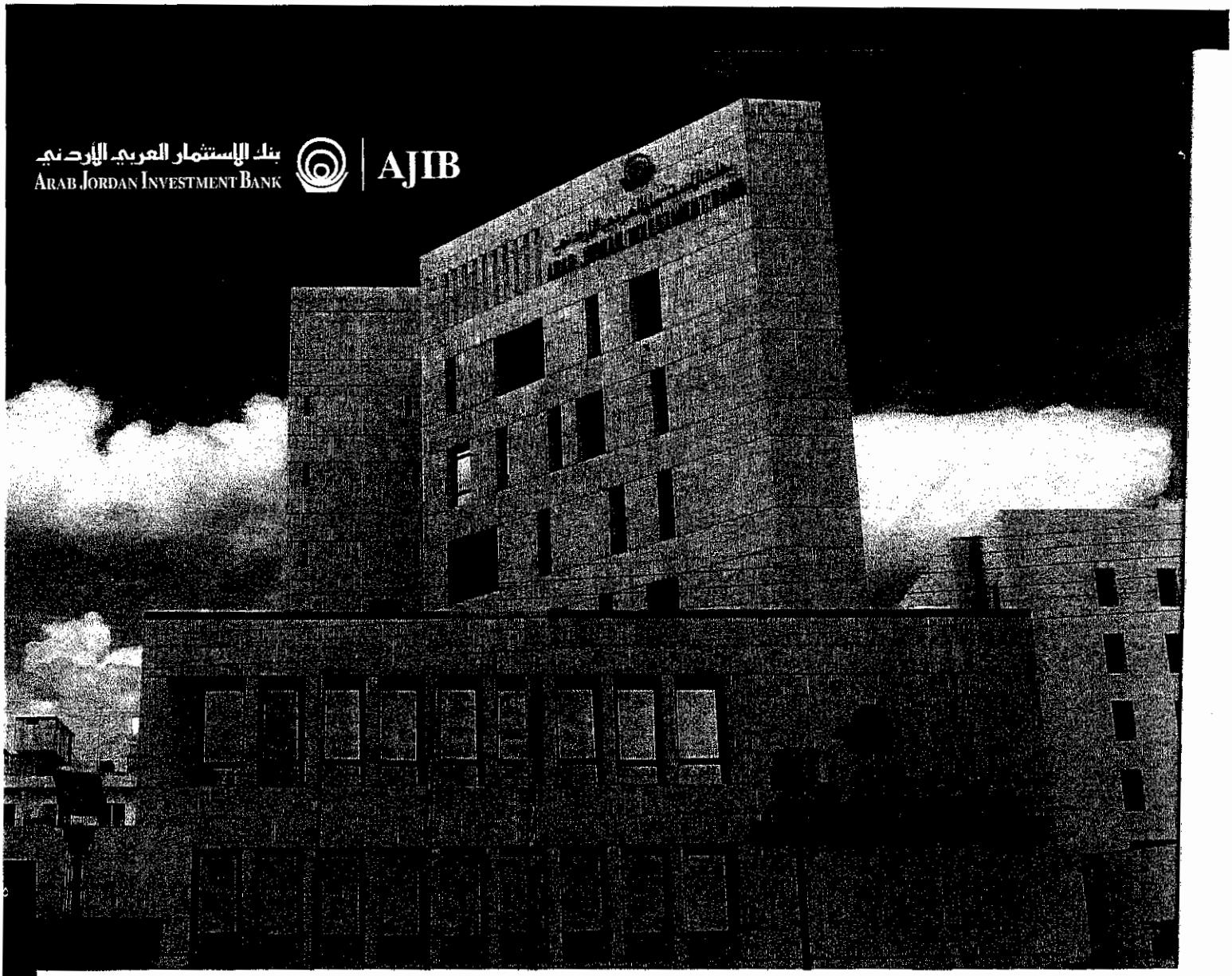

رسالة البنك

أن يكون مصرفاً رائداً في تقديم الخدمات الخصوصية المصرفية والاستثمارية في الأردن والمنطقة من خلال مواكبة التطور والابتكار في الخدمات التقنية والاهتمام بالمتعاملين وخدمتهم بفريق وظيفي ذي خبرة وكفاءة مهنية عالية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات المساهمين الكرام

يسرني أن اقدم إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة التقرير السنوي السابع والعشرين لبنك الاستثمار العربي الأردني والذي يشمل الميزانية العامة ، وبيان الدخل ، والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية والإيضاحات حول البيانات المالية لعام ٢٠٠٥ وإنجازات البنك خلال العام.

وعلى مستوى إنجازات البنك في العام ٢٠٠٥ منحت سلطة مركز قطر المالي البنك رخصة إنشاء مصرف شامل في قطر باسم بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ذ.م.م، وهو بنك مملوك بالكامل للشركة الأم بنك الاستثمار العربي الأردني لممارسة نشاطاته المصرفية التجارية والخصوصية والاستثمارية. وسوف يقوم بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ذ.م.م بتقديم خدماته للعملاء داخل قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والخارج إبتداءً من الربع الأول من عام ٢٠٠٦ بعد استكمال الإجراءات اللازمة لذلك من تجهيز المكاتب وتعيين الكوادر المؤهلة، و مع مباشرة العمل المصرفي في قطر يكون بنك الاستثمار العربي الأردني قد عزز انتشاره الإقليمي في قبرص ومكتبه التمثيلي في طرابلس/ليبيا، وإبتداءً من عام ٢٠٠٦ سوف يتحول الترخيص الممنوح للبنك في قبرص من وحدة مصرفية دولية إلى بنك محلي مما يمكنه من العمل دون أي قيد أو شرط داخل قبرص و باقي دول الاتحاد الأوروبي و ينوي البنك توسيع نشاطاته في السوق القبرصي نتيجة لذلك.

كما قام البنك في شهر أيلول من عام ٢٠٠٥ ومن خلال شركتة التابعة (الشركة العربية الأردنية المتحدة للإستثمار والوساطة المالية) بتملك أغلبية الأسهم في شركة المرشدون العرب التجارية وهي شركة أردنية رائدة في مجال الدراسات وخدمات الاستشارات المالية بما فيها الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي للأفراد والمؤسسات و ذلك لاستكمال منتجات البنك في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. وسوف يسعى البنك إلى توسيع أنشطة هذه الشركة من حيث القطاعات التي يغطيها حالياً و إلى تسويق منتجاتها إقليمياً و دولياً.

بنك الاستثمار العربي الأردني
ARAB JORDAN INVESTMENT BANK | AJIB

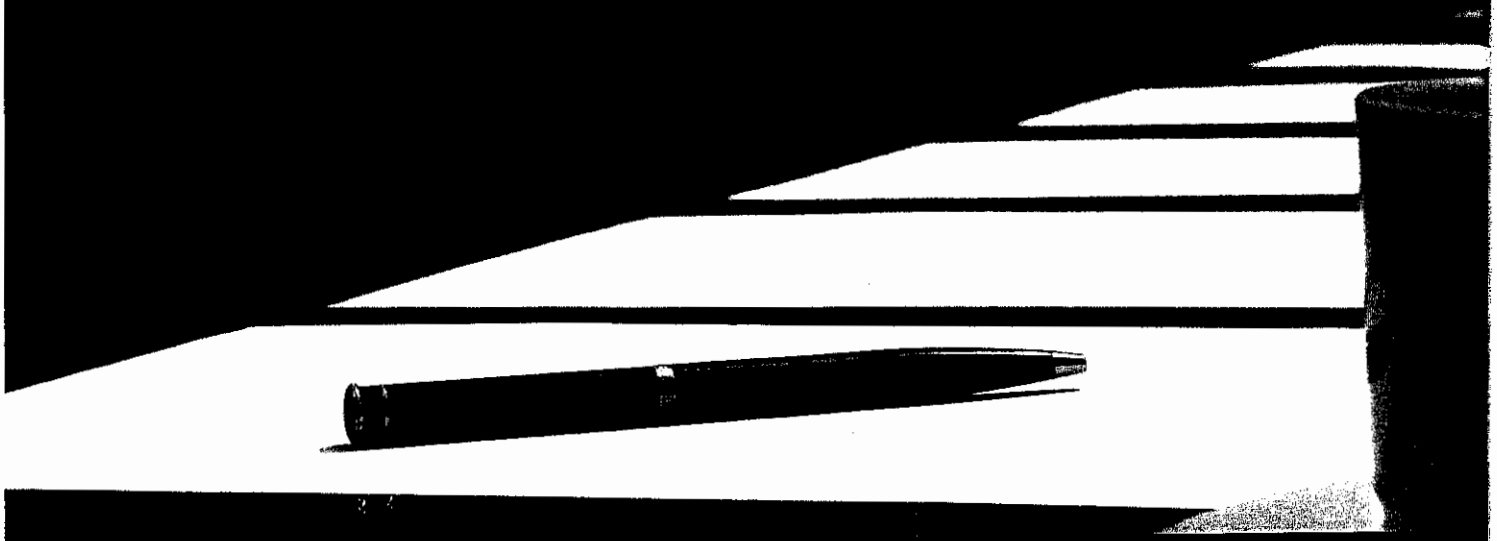

واكب بنك الاستثمار العربي الأردني الأداء الجيد الذي شهده الاقتصاد الأردني خلال عام ٢٠٠٥ وواصل تعزيز مركزه المالي. حيث ارتفع مجموع الموجودات إلى ٤٧٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥ مقابل ٤٠٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ أي بزيادة نسبتها ١٨٪. وارتفعت صافي التسهيلات من ١٢٠ مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٦ مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بنسبة ٥٪. وارتفع حجم المحفظة المالية من ٨٧ مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٦ مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بنسبة ٢٢٪. هذا وقد ارتفع مجموع ودائع العملاء من ٢٢٢ مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥١ مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بنسبة ١٣٪. كما ارتفعت حقوق المساهمين من ٤٦ مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى ٥٤ مليون دينار عام ٢٠٠٥ أي بنسبة ١٧٪. وحقق البنك أرباحا قياسية قبل الضريبة بلغت ١١,٣٢٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٥,٩٥٥ مليون دينار عام ٢٠٠٤. أي بزيادة نسبتها ٩٠٪ عن العام الماضي.

واستمراراً لنهج البنك في توزيع الأرباح على مساهميه كل عام فقد أوصى مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥ إلى الهيئة العامة غير العادية بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة عشرة ملايين دينارعن طريق رسملة المبلغ من الأرباح المدورة والإحتياطات الأخرى والتي تعادل ما نسبته ٣٣,٣٪ من رأس المال، ومما يجدر ذكره أن الهيئة العامة غير العادية للبنك كانت قد أقرت في عام ٢٠٠٤ رسملة عشرة ملايين دينار من الاحتياطي الإختياري والأرباح المدورة.

وفي الختام وبالنيابة عن مجلس إدارة البنك، انقل جل التقدير إلى جميع المتعاملين معنا على ثقتهم التي تعطينا العزم والاستمرار في تنويع وتحديث الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لهم بصورة تلبي حاجاتهم، وتتناسب مع متطلباتهم. ولا يفوتني أن أذكر أن ما حققه البنك خلال العام المنصرم من إنجاز مميز كان ثمرة الجهود المضنية والحثيثة التي بذلها موظفو البنك الذين نعتز بهم جميعا ونفاخر ونقدر جهودهم كل التقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبدالقادر القاضي
رئيس مجلس الإدارة

بنك الاستثمار العربي الأردني

تقرير الاقتصاد الأردني لعام ٢٠٠٥:

شهد الأردن في عام ٢٠٠٥ انطلاقة واسعة في جميع القطاعات الاقتصادية، كما شهد تطبيقا للعديد من السياسات الاقتصادية الشاملة والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٤، وتم اعتماد الشفافية في تنفيذ الخطط، مما أدى إلى تحسن القطاعات الأردنية المختلفة، وظهرت العديد من العوامل الايجابية التي أدت إلى هذا التحسن، منها تحديث الأردن لسياساته الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية المنفتحة، وما تضمنته من حوافز وتنظيم للإجراءات، بالإضافة إلى توفير جميع المتطلبات اللازمة للتطور الاقتصادي وعلى رأسها الأمن والاستقرار وحرية العمل.

وقد استفاد الأردن من دخوله في العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية الشراكة الأوروبية والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠، كما أدى انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية إلى فتح الفرص لدخول المنتجات الأردنية للأسواق العالمية، والى رفع مستوى جودة منتجاتها، سعيا للانخراط في الاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى الدخول في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية والتي ستفتح السوق الأمريكي الكبير للمنتجات الاردنية.

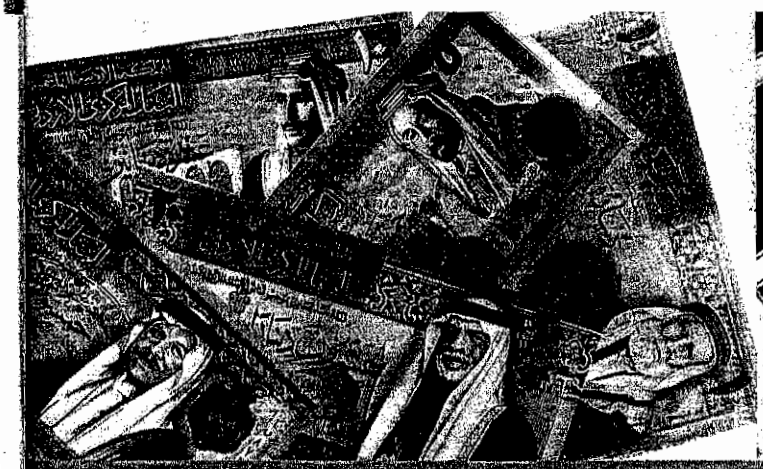

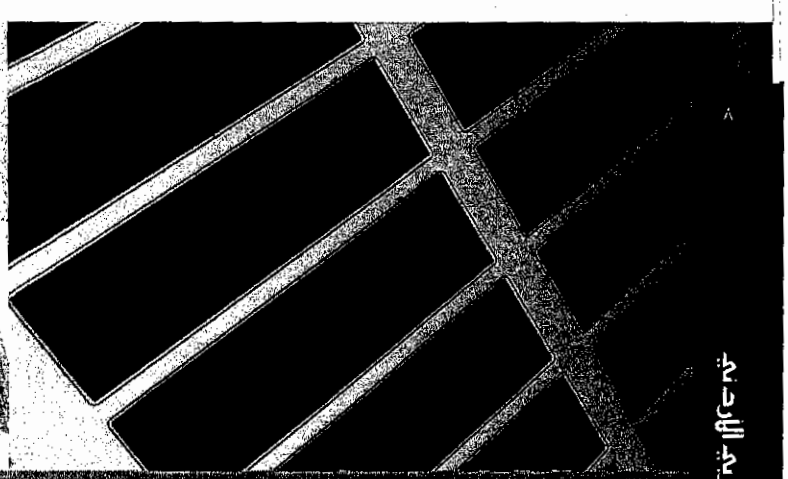

وبخصوص التجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات الوطنية خلال عام ٢٠٠٥ ما قيمته ٢,٥٥٩ مليون دينار أي بزيادة نسبتها ١١٪ عن عام ٢٠٠٤ التي بلغت ٢,٣٠٧ مليون دينار، أما المستوردات فقد بلغت حوالي ٧,٤١٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٥ بارتفاع نسبته ٢٧٪ عن عام ٢٠٠٤ وذلك لإرتفاع فاتورة النفط. وقد بلغت حوالات المغتربين ١,٥٤٩ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع ١,٤٦٠ مليون دينار عام ٢٠٠٤ أي بزيادة نسبتها ٦٪. أما حجم الرصيد القائم للدين العام الخارجي فقد بلغ حوالي ٥,٠٢٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٥,٣٤٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤.

وعن حجم التسهيلات المقدمة من البنوك فقد بلغت ٧,٧٤٤ مليون دينار عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٦,١٨٩ مليون دينار عام ٢٠٠٤ بارتفاع نسبته ٢٥٪، وكان من اجمالي التسهيلات ما نسبته ١٢,٨٪ تسهيلات نقدية بالعملات الاجنبية، وما نسبته ٢٠,٣٪ جاري مدين، فيما شكلت القروض والسلف ٧٥,١٪ ، والكمبيالات والاسناد المخصومة ٤,٦٪ .

وارتفع حجم الودائع لدى البنوك المرخصة من ١١,٥٦٤ مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى ١٣,١١٩مليون دينار عام ٢٠٠٥ بارتفاع نسبته ١٣٪. وقد شكلت ودائع التوفير ما نسبته ١٤,٩٪ من إجمالي الودائع، فيما شكلت ودائع الطلب ٢٨٪ وشكلت ودائع لاجل ما نسبته ٥٧,١٪ ، أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغت ٣٦,٢٪ من مجموع الودائع عام ٢٠٠٥ مقارنــة مع ٤٠,٥٪ عام ٢٠٠٤.

أما بورصة عمان فقد شهدت انتعاشا ملحوظا خلال عام ٢٠٠٥، حيث وصل حجم التداول الى ١٦,٨٧١ مليون دينار عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٣,٧٩٣ مليون دينار عام ٢٠٠٤ بارتفاع قياسي نسبته ٣٤٥٪ كما ارتفع مؤشر أسعار الأسهم بنسبة ٩٣٪ عام ٢٠٠٥.

ومن المتوقع أن تبقى المؤشرات الاقتصادية قوية خلال عام ٢٠٠٦، إذ من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا حقيقيا بنسبة ٥٪ وذلك بالرغم من الظروف السياسية التي تتسم بعدم الاستقرار والتي تسود المنطقة.

انجازاتنا خلال العام

١. التمويل

تم عام ٢٠٠٥ تأسيس دائرة تمويل التجزئة تُعنى بالمنتجات الموجهة للافراد (القروض الشخصية وقروض الإسكان)، وأعدت الدائرة السياسة الائتمانية والاستراتيجية وآلية وإجراءات العمل الخاصة بالإضافة إلى نظام تصنيف ائتماني يضمن الاحتفاظ بالجودة العالية لمحفظة البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وادارة مخاطرها الائتمانية.

وفي هذا المجال تم اعداد برامج خاصة للقروض الشخصية وقروض الاسكان، وتمت مراعاة ان تكون البرامج منافسة لعروض البنوك الاخرى وذلك لغايات تلبية احتياجات العملاء المالية بصورة تتفق مع الممارسات المصرفية السليمة، ولتحقيق أعلى مستوى من الرضى عند العملاء، ولتحقيق ربحية جيدة، وللمحافظة على مستوى مقبول من المخاطر تضمن سلامة موجودات البنك واستثماراته، وللحصول على حصة جيدة وعادلة من السوق المصرفي بمجال تسهيلات التجزئة.

ومن ناحية أخرى قامت دائرة التسهيلات خلال ٢٠٠٥ بالمشاركة في منح احدى الشركات الصناعية تمويل جديد، حيث بلغت مشاركة البنك في القرض مبلغ ٧٥٠ ألف دينار. وساهمت في قرض تجمع بنكي لإحدى الشركات المساهمة العامة الكبيرة لتمويل عملية المساهمة في رؤوس أموال شركات تحت التأسيس، حيث بلغت القيمة الإجمالية للقرض ٦٠ مليون دينار، وبلغت مشاركة البنك في القرض ٦مليون دينار. إلى جانب ذلك، شاركت الدائرة في قرض تجمع بنكي لإحدى الجامعات الحكومية، حيث بلغت قيمة هذه المشاركة ٣ مليون دينار من أصل ٩ مليون دينار، ومنحت قروضاً جديدة خلال العام لمجموعة عملاء لغايات تمويل عمليات تداول الأسهم بحدود ٤, ١٤ مليون دينار مقابل ٢٩٨ ألف دينار. كما تم منح قروض لغايات شراء أراضي وتمويل مشاريع إسكانية وأبنية جاهزة بحدود ٣ مليون ولغايات تمويل توسعة مباني إحدى المدارس بمبلغ ٢ مليون دينار.

أما دائرة الاعتمادات و الكفالات فقد زاد حجم عملياتها في مجال إعتمادات الاستيراد للعام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٨٪ عن العام ٢٠٠٤. وفي مجال إعتمادات التصدير فقد زاد حجم عملياتها بنسبة ٢٧ ٪، وقد نما حجم الكفالات الصادرة (المحلية والخارجية) للعام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٤٪ عن العام ٢٠٠٤.

وبالنظر الى الهيكل لدائرة الودائع فقد ارتفعت ارصدة حسابات العملاء بالدينار الأردني والعملات الاجنبية عن عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٣٪ مما يعكس ثقة العملاء الكبيرة بسمعة وكفاءة البنك القوية في السوق المحلي والخارجي وسياسة تنويع خدمات البنك المصرفية واستخدام التقنيات العالمية وسرعة تقديم الخدمة وتهيئة البنية المصرفية المميزة للبنك والدقة في العمل وقدرة وكفاءة موظفي البنك. وارتفع عدد المتعاملين مع البنك الى ١٤٨٥ متعامل جديد بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥.

٢. الاستثمارات الخارجية

أولت دائرة الاستثمارات الخارجية تقديم خدماتها الاستثمارية المتكاملة والمميزة للعملاء والمتعلقة بشراء وبيع السندات والاسهم العالمية والعقود الآجلة والخيارات المستقبلية للعملات والسلع والمعادن النفيسة. كما قامت الدائرة بتوقيع اتفاقيات لادارة محافظ استثمارية لعملاء أردنية كبرى وبعض كبار العملاء. كما انها حرصت على توفير تشكيلة واسعة ومتنوعة من الموجودات الحدة التحقيق كما توفر ممكن من العوائد وباقل المخاطر.

وعلى الرغم من الاداء المتواضع للصناديق الاستثمارية في اسواق راس المال العالمية إلا أن دائرة الاستثمارات الخارجية قد تمكنت من المحافظة على مركزها المرموق في هذا المجال من خلال تحقيقها عوائد مجزية، حيث حققت المحفظة الاستثمارية المشتركة (MUTUAL FUND) عائدا قدره ١٥,٥٪، وصندوق الاردن الاستثماري (JORDAN FUND) عائدا قدره ٥,٤٪ عام ٢٠٠٥، وكلاهما بالدولار الأمريكي كما حقق صندوق النمو للاستثمارات المالية (GROWTH FUND) بالدينار الأردني عائدا اقدره ١٧٪ عام ٢٠٠٥.

٣. دائرة الخزينة

تمثل دائرة الخزينة في بنك الاستثمار العربي الأردني بتغطية احتياجات العملاء في كافة الأوقات وهي مزودة بأحدث أجهزة الاتصالات وأحدث ما توصلت اليه التكنولوجيا المعلومات.

وقد استطاعت دائرة الخزينة تحقيق النمو المطلوب من ناحية الربحية وجذب ودائع جديدة بمبالغ كبيرة من بنوك أجنبية ومحلية نظرا للخبرة الواسعة والمتنوعة التي يمتاز بها مصرفنا في الأسواق المالية.

وتقوم دائرة الخزينة بتقديم الخدمات متكاملة من متاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن والخيارات والعقود الآجلة والودائع وبدائل للودائع من استثمارات.

وتحرص دائرة الخزينة على مراقبة أسواق المال في العالم وتوقعات أسعار العوائد المستقبلية حيث تقوم بتوظيف مصادر الأموال على أحسن وجه وبأفضل عائد سواء في شهادات الإيداع أو أذونات الخزينة أو السندات (المحلية والأجنبية). وتقوم باستثمار الأموال مع بنوك ومؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالٍ حسب توجيهات الإدارة والبنك المركزي الأردني. وتقود بمراقبة جميع المراكز بصورة متواصلة مع العلم أن عام ٢٠٠٥ شهد تغيرات عديدة في أسعار الفوائد واستطاعت دائرة الخزينة تحقيق أرباح أعلى لمقابلة هذه التغيرات.

وتحرص دائرة الخزينة على الاهتمام بالكادر البشري لديها من حيث الدورات التدريبية سواء بما هو جديد في الأسواق من حيث المنتجات أو من حيث التكنولوجيا الحديثة، بحيث يكون هذا الكادر مطلعا بشكل مستمر على ما يجري في الأسواق العالمية.

٤. الخدمات الاستشارية والاستثمارية

أ. تأسيس بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ذ.م.م:

في الخامس من شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٥ منحت سلطة مركز قطر المالي البنك رخصة رقم (٣) لإنشاء مصرف شامل في قطر تحت اسم بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ذ.م.م ، وهو بنك مملوك بالكامل للشركة الأم بنك الاستثمار العربي الأردني. وقد منحت السلطة التنظيمية لمركز قطر المالي الصلاحية التامة لبنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ذ.م.م لممارسة نشاطاته المصرفية التجارية والخصوصية والاستثمارية. وهو ثالث مؤسسة مالية يتم منحها هذا الترخيص من مركز قطر المالي وهو أول بنك يمنح رخصة لتقديم خدمات مصرفية تجارية واستثمارية وخصوصية شاملة.

وسوف يقوم بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ذ.م.م بتقديم منتجاته المصرفية التجارية والاستثمارية لتلبية حاجات عملائه من شركات وتجار وأفراد ذووا ملاءة عالية داخل قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والخارج.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الانطلاقة الرسمية لمركز قطر المالي قد بدأت في شهر أيار من عام ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات الخدمية المالية الإقليمية والدولية متعددة الجنسيات ليكون لها حضور داخل قطر، و ذلك بهدف تشجيع المشاركة في الطلب المتنامي على الخدمات المالية داخل قطر بصورة أساسية نظراً للنمو الهائل الذي يشهده الاقتصاد القطري والذي يتوقع أن يبقى مزدهراً في القريب المنظور.

ب. تملك ٥٥٪ من شركة المرشدون العرب التجارية :

استكمل بنك الاستثمار العربي الأردني في الخامس عشر من أيلول ٢٠٠٥ ومن خلال شركته التابعة (الشركة العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية) عملية شراء ما نسبته ٥٥٪ من شركة المرشدون العرب التجارية. هذا وتعتبر عملية الشراء نقلة استراتيجية ونوعية تهدف الى زيادة القدرات الاستشارية للبنك.

ومن المتوقع لهذه الخطوة أن تمكن بنك الاستثمار العربي الأردني خصوصا، والشركة عموما، من رفع درجة التعاون الاستراتيجي للنهوض بنوعية وكفاءة الخدمات الاستشارية في تغطية أكثر القطاعات وإطلاق دراسات استشارية خاصة بالأمور المالية وحقوق المساهمين على مستوى الأسواق المالية الإقليمية. أما الأهداف المتوخاة فهي تقديم دراسات استشارية وتحليلية ذات نوعية عالية مستقلة وموضوعية خاصة بجميع القطاعات الاقتصادية على المستوى الإقليمي، ويعد امتلاك البنك لغالبية حصص الملكية في هذه الشركة الرائدة في مجالها استكمالاً لمساعيه الهادفة إلى توسيع نطاق خدماته المصرفية الاستثمارية .

ج. تخصيص شركات المؤسسة الاردنية للاستثمار:

قامت الهيئة التنفيذية للتخاصية في حزيران ٢٠٠٥ بتكليف بنك الاستثمار العربي الاردني بمهمة مستشار مالي لبيع الشركات العقارية المتخصصة التابعة للمؤسسة الأردنية للاستثمار. وتتضمن العملية بيع حصة المؤسسة الأردنية للاستثمار في شركة فنادق المطارات(فندق عالية) والشركة الأردنية للمباني العقارية (عمارة البرج)، والشركة الاردنية للمجمعات العقارية (مجمع الشابسوغ).

ويشتمل العمل على القيام بدراسة النواحي المالية والقانونية والفنية وعملية التقييم المالي للنشاط وتقييم الموجودات، وتحضير الوثائق الخاصة بالمزايدة وإدارة عملية البيع. ومن المتوقع أن تنتهي العملية في الربع الاول من عام ٢٠٠٦.

د. خصخصة شركات توليد وتوزيع الكهرباء:

تابع البنك العمل خلال عام ٢٠٠٥ بمشروع خصخصة شركة توليد الكهرباء المركزية وشركة كهرباء محافظة إربد وشركة توزيع الكهرباء وذلك بالمشاركة مع بنك(NM.ROTHSCHILD)البريطاني. ومن المتوقع الانتهاء من العملية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

٥. دائرة الفيزا والصراف الآلي

قامت دائرة الفيزا والصراف الآلي خلال عام ٢٠٠٥ بالتركيز على تشجيع زيادة استخدام البطاقات من قبل حامليها سواءاً بطاقات الفيزا أو الفيزا الكترون، لما ينتج عن ذلك من زيادة مباشرة في الإيرادات.

ولتحقيق هذا الهدف شاركت دائرة الفيزا والصراف الآلي في الحملات التسويقية والترويجية التي نظمتها شركة فيزا الأردن لخدمات البطاقات وساهمت في تقديم العديد من الجوائز التشجيعية لتحفيز حملة البطاقات على زيادة إستخدام بطاقاتهم، وقد بدا ذلك واضحا في النتائج الإيجابية التي تمخضت عن نشاطات دائرة الفيزا والصراف الآلي خلال عام ٢٠٠٥، إذ ارتفعت السحوبات المحلية على بطاقات الفيزا إلكترون بنسبة ٣٥٪، وارتفعت سحوبات الفيزا الكترون الخارجية بنسبة ٣١٪، وارتفعت السحوبات الخارجية على بطاقات الفيزا الأخرى بحدود ١٦٪ خلال نفس الفترة.

أما على صعيد إستخدام البطاقات على شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك الإستثمار العربي الأردني فقد زادت قيمة المبالغ المسحوبة على بطاقاتنا وبطاقات البنوك المحلية والخارجية بنسبة ١٨٪، وأما على صعيد النتائج المالية فقد ارتفعت الإيرادات الخارجية بما نسبته ٢٣٪.

كما قامت دائرة الفيزا والصراف الآلي بإعادة برمجة أجهزة الصراف الآلي لقبول أنواع أخرى من البطاقات الإئتمانية المعروفة عالميا مثل بطاقات الماستركارد بمختلف أنواعها وبطاقات الأميركان إكسبرس، إضافة للبطاقات المحلية الصادرة عن كافة البنوك الأردنية. هذا وأعدت دائرة الفيزا برنامجا خاصا لمراقبة السحوبات التي تتم على بطاقات الفيزا وفق متطلبات الفيزا العالمية.

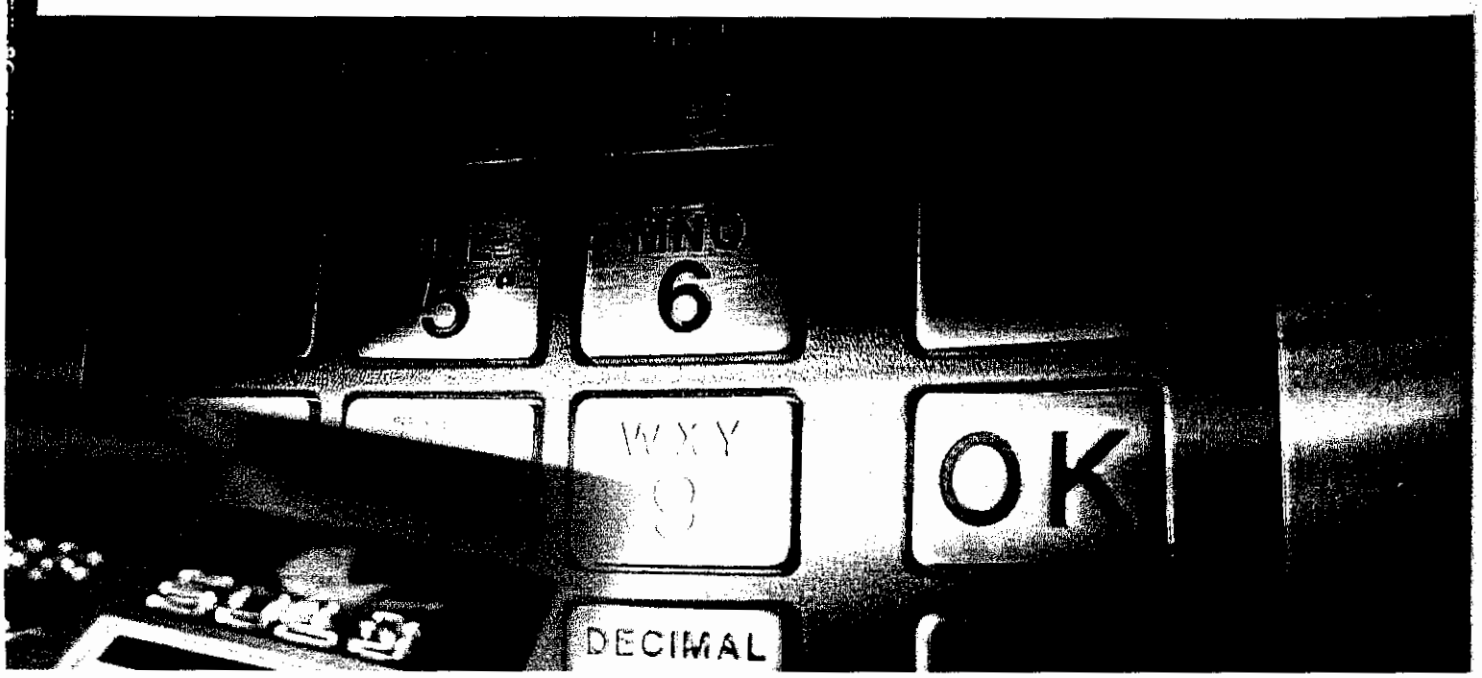

أما من حيث خطط الدائرة وبرامجها المستقبلية، فقد أنهت دائرة الفيزا والصراف الآلي كافة المتطلبات اللازمة لإطلاق مشروع بطاقات الفيزا الإئتمانية (Revolving Cards) ومن المتوقع المباشرة في تسويق وإصدار البطاقات للعملاء في الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

كما قامت دائرة الفيزا والصراف الآلي بالتعاقد لشراء عدد إضافي من أجهزة الصراف الآلي لتوسيع شبكة الخدمة المصرفية الآلية، بحيث تشمل هذه الخدمة كافة الفروع وبعض المراكز التجارية الكبرى مثل عبدون مول في عمان، ومنتجع تالا بيه في العقبة، ومطار الملكة علياء الدولي.

وتنوي دائرة الفيزا والصراف الآلي حوسبة برامجها آلياً بحيث تستطيع الإطلاع على الحركات التي تتم على بطاقات الفيزا في مختلف أنحاء العالم أولا بأول وخلال دقائق معدودة من إتمام الحركة، بالإضافة للمشاركة في العديد من البرامج التي تهدف الى تحسين الخدمات لحملة البطاقات.

٦. مكاتب الصرافة

عززت الإدارة العامة كوادر مكاتب الصرافة بعدد إضافي من الموظفين لتمكين تلك المكاتب من تقديم خدماتها على مدار (٢٤) ساعة يوميا و(٧) أيام في الأسبوع لزوار وضيوف الأردن القادمين والمغادرين خاصة وأن الساحة الأردنية قد شهدت في الآونة الأخيرة نشاطا استثماريا و سياحياً كبيراً من قبل المستثمرين العرب والأجانب.

كما قامت الإدارة العامة بتحديث مكاتب الصرافة لتظهر بحلة جديدة تتناسب والمواقع المتواجدة بها وخاصة مطار الملكة علياء الدولي كونه يعتبر المعبر الجوي الأكبر في الأردن.

ولتمكين زوار وضيوف الأردن من مستثمرين وسياح من الحصول على النقد بيسر وسهولة فقد قررت الإدارة العامة تركيب جهاز صراف آلي يمكن القادمين والمغادرين عبر مطار الملكة علياء الدولي من إستخدام البطاقات الإئتمانية مهما كان نوعها أو الجهة المصدرة لها لسحب المبالغ النقدية التي يحتاجونها.

ومن الجدير ذكره أن أعمال مكاتب الصرافه لا تقتصر على تبديل العملات فقط بل تم تزويدها بأجهزة كمبيوتر حديثة

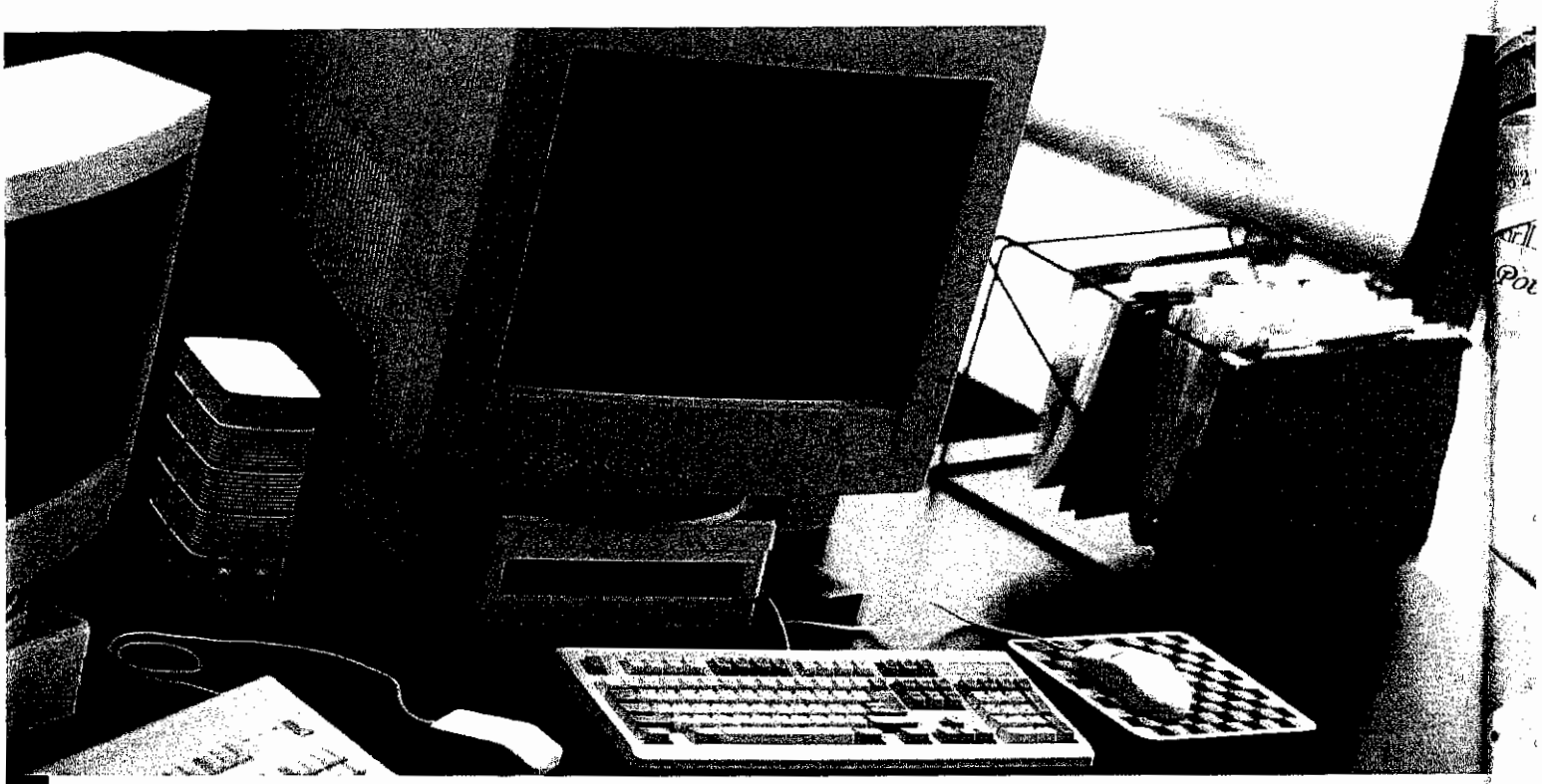

مربوطة مباشرة مع إدارة وفروع البنك لتقديم خدمات فتح الحسابات والسحب والإيداع النقدي لعملاء البنك بغض النظر عن موقع الفرع الذي يتعاملون معه.

٧. دائرة الحاسب الآلي

بدأت دائرة الكمبيوتر تنفيذ خطة التغيير الشاملة لأجهزة البنك وأجهزة الاتصال الخاصة بربط المركز الرئيسي مع الفروع والمكاتب المختلفة حيث تم استبدال الأجهزة الرئيسة القديمة بأحدث أجهزة الحاسوب اللازمة لأعمال البنك، ونقل برمجيات البنك لتعمل عليها خلال فترة قياسية، وتم استبدال جميع الوحدات الطرفية العادية بأجهزة حاسبات شخصية من قبل الدائرة.

كذلك قامت الدائرة بتغيير شبكة الاتصال الخاصة بربط المركز مع الفروع والمكاتب المختلفة حيث تم تركيب شبكة اتصالات حديثة تعتمد على سرعات عالية لنقل البيانات، الذي انعكس في سرعة تقديم الخدمات لزبائن البنك، وتمتاز هذه الخطوط بإمكانية استخدامها لإجراء المحادثات الهاتفية ونقل الصورة ما بين الفروع لعقد اجتماع مرئي (VIDEO CONFERENCE)، وشمل التغيير جميع الفروع والمكاتب والبالغ عددها ١٥ فرعاً ومكتباً.

ومن إنجازات الدائرة الربط المباشر مع مركز إيداع الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية، الأمر الذي أدى إلى تيسير استلام عقود البيع والشراء الخاصة بمساهمي البنك آلياً، بحيث يتم تحديث سجلات مساهمي البنك واستلام أسعار بيع وشراء أسهم الشركات المدرجة في سوق عمان آلياً وتحديث ضمانات الأسهم لتجنب مخاطر انخفاض السوق. وقد ساهم ذلك أيضا في سهولة تجهيز تقرير يومي لعملاء المتاجرة بالهامش لتجنب المخاطرة، كذلك أجرت الدائرة تعديلات على أنظمة تسديد فواتير الهاتف باستخدام نظام XML.

وبعد انضمام قبرص للاتحاد الأوروبي قام البنك بتنفيذ متطلبات البنك المركزي القبرصي الجديدة وتم إعداد البرمجيات الخاصة للوحدة المصرفية الدولية في قبرص لتلبية هذه المتطلبات والتي تتوافق مع متطلبات بازل ٢ وتم تطبيق البرمجيات بنجاح .

من ناحية أخرى، ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لدى البنك لتصبح ١٣ جهازاً، وتم تحديثها لتتوافق مع متطلبات EMV، وتم تركيب أجهزة حماية جديدة، وإنجاز مشروع البطاقات الدوارة (Revolving Cards) وتجهيز التقارير اللازمة، والربط مع شركة فيزا الأردن لخدمات البطاقات، إلى جانب العديد من المنجزات الأخرى المتعلقة بعمل دائرة الحاسوب و منها تحديث شبكة ربط ويستيرن يونيون لتعمل على شبكة الخطوط الجديدة بدلاً من خطوط الهاتف العادية، وتحديث شبكة السويفت، وتحديث وربط شبكة رويتر، إضافة إلى تقديم خدمة الحصول على كشف حساب من خلال برمجيات الانترنت البنكي من موقع البنك على الإنترنت .

٨. الشؤون الإدارية و تنمية الموارد البشرية والتدريب

إستمرت دائرة التدريب في البنك تنفيذ مهامها ونشاطاتها التدريبية المختلفة خلال عام (٢٠٠٥)، وذلك بدعم وتوجيه من الإدارة العليا. وقد أدى النشاط المتميز والنجاح الذي حققته دائرة التدريب إلى تنمية قدرات ومهارات العاملين في البنك في كافة المجالات .

وضمن الخطة التدريبية واستناداً إلى سياسة الإدارة العليا، فقد تم التركيز في الدورات التدريبية الداخلية والمحلية والخارجية التي شارك فيها المسؤولون والموظفون خلال العام المنصرم على مجالات نظم وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر ومقررات لجنة بازل ومكافحة غسيل الأموال والسلامة العامة والتزام البنوك بالقواعد والقرارات (COMPLIANCE) .

ومن أهم النشاطات والإنجازات خلال العام ٢٠٠٥ بصورة عامة عقد الدورات التدريبية الداخلية والدورات التدريبية التعاقدية المحلية لدى البنك (IN - HOUSE TRAINING) مع التركيز على مجالات مكافحة غسيل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية واللغة الإنجليزية. وبالمحصلة فقد بلغ إجمالي عدد الدورات التي شارك فيها مسؤولو وموظفو بنك الإستثمار العربي الأردني ٨٠ دورة خلال عام ٢٠٠٥ شارك فيها ٢٣٤ مشاركا ومشاركة.

٩. الوحدة المصرفية الدولية في قبرص

بعد مرور ثمانية عشر عاما على تأسيسها، تواصل الوحدة المصرفية الدولية للبنك في قبرص مسيرتها في تقديم خدماتها المصرفية والاستثمارية الشاملة لعملائها باستخدام أحدث التقنيات.

وابتداءً من الأول من كانون الثاني ٢٠٠٦ سوف يتحول الترخيص الممنوح للبنك، من وحدة مصرفية دولية الى بنك محلي، يستطيع العمل دون أية قيود داخل قبرص وفي دول الاتحاد الأوروبي. وبانضمام جمهورية قبرص رسميا إلى الاتحاد الأوروبي، والانتهاء من إعادة هيكلة اقتصاد الجزيرة، ورفع القيود كلياً على حركة رأس المال، أصبحت الطريق ممهدة لاستخدام اليورو كعملة رسمية في الجزيرة ابتداءً من عام ٢٠٠٨، وسوف تساعد القوانين الجديدة المعمول بها حاليا فرع البنك بقبرص، على توسيع نشاطاته والوصول الى أسواق جديدة واعدة.

١٠. تطوير شبكة الفروع

تم الحصول على موقع مميز للبنك في مركز حدود العمري مع المملكة العربية السعودية حيث تم تجهيزه بكافة وسائل الإتصال وأجهزة الكمبيوتر الحديثة وبديكورات حديثة تتناسب والرؤية الجديدة لبنك الاستثمار العربي الأردني، بحيث أصبح الأول من نوعه في المراكز الحدودية. كذلك جرى افتتاح مكتب عبدون مول بالإضافة لوجود صراف آلي "ATM" في نفس الموقع، وتم تزويد المكتب بكافة المتطلبات اللازمة للعمل، ويعمل البنك بنظام الفترتين الصباحية والمسائية وخلال العطلات لتقديم الخدمات المصرفية التي تتناسب مع حاجة العملاء للخدمات المصرفية في أوقات مختلفة خلال أيام الأسبوع.

كذلك تم تملك موقع جديد للبنك بمدينة إربد في شارع الحصن بحيث يتم خلال عام ٢٠٠٦ تجهيز الفرع ونقل موقع الفرع الحالي الواقع في شارع السينما الى الموقع الجديد .

وكذلك تم تحديث كافة الديكورات في كل من فروع البنك البيادر ، الوحدات والزرقاء وتزويدهم بأحدث أجهزة الحاسب الآلي والأثاث الجديد.

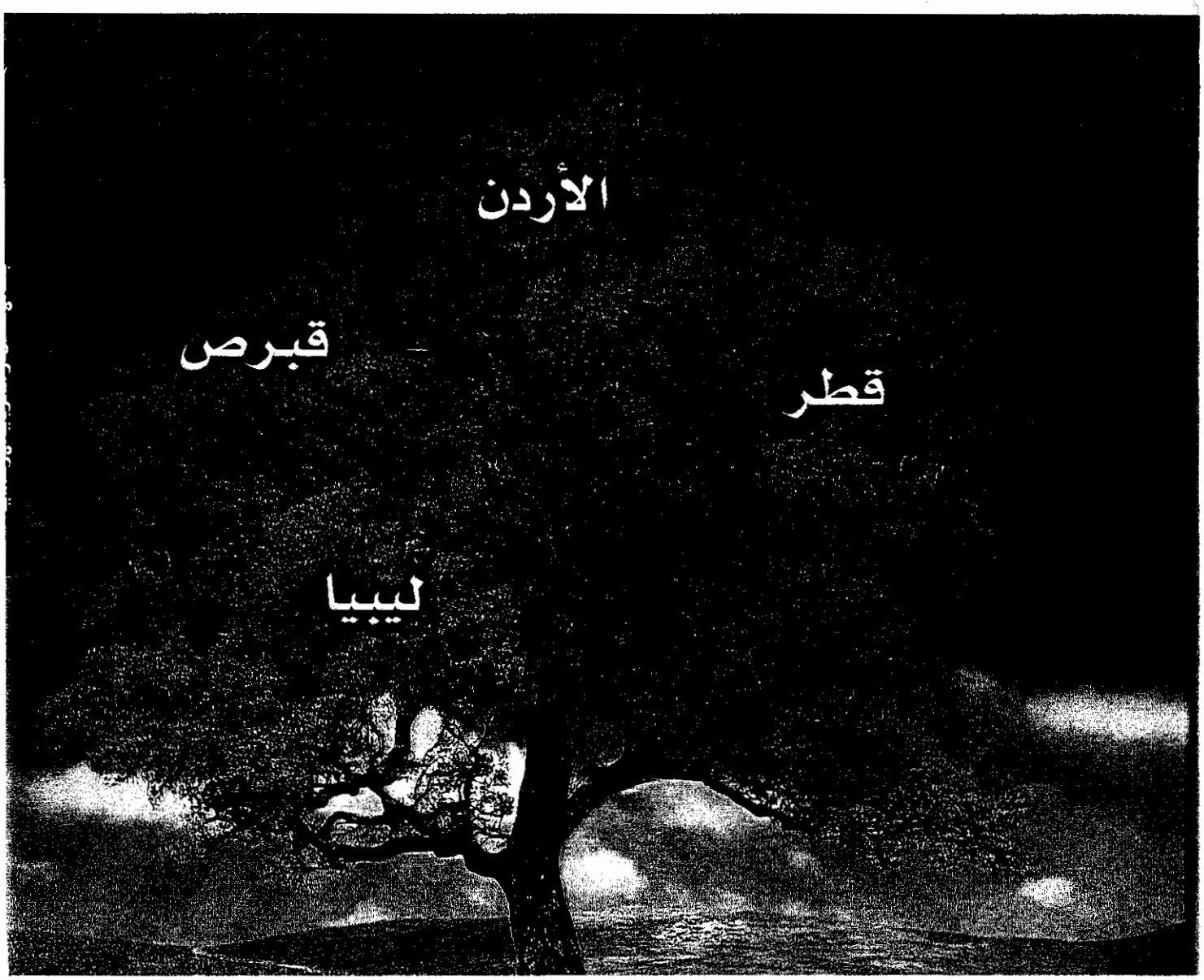

١١. الشركة العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية/ شركة تابعة

أهداف خطة العمل لعام ٢٠٠٦ :

تعد خطة عمل عام ٢٠٠٦ إمتدادا لأهداف خطط الأعوام السابقة وتقع في سياق الإستعدادات طويلة الأجل وغايات البنك الإستراتيجية العامة وذلك في المجالات التالية:

في مجال تحقيق أهداف و غايات البنك الإستراتيجية العامة :

مواصلة العمل وتركيز الجهود لتحقيق الهدف الأسمى لرسالة البنك بأن يبقى مصرفا رائدا في تقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية والمالية الخصوصية المميزة، من جهة، والاستمرار في العمل الجاد لتحقيق غايات وأهداف البنك الإستراتيجية العامة من جهة أخرى .

في مجال الاهتمام بالعنصر البشري:

١. مواصلة العمل على دعم ورعاية العاملين، مع التأكيد على تنمية كفاءاتهم ومهاراتهم في مختلف مجالات وحقول العمل المصرفي من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وذلك بالتركيز على البرامج التدريبية ذات الصلة ومنها الإلتزام "COMPLIANCE" وإدارة المخاطر المصرفية وادارة التسويق المصرفي وخدمات المتعاملين إضافة إلى البرامج الخاصة بتكنولوجيا ونظم المعلومات وإستخدامات شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني والنظم والبرمجيات الأخرى ذات الصلة.
٢.إستمرار العمل على توثيق وتوطيد أسس إنتماء العاملين وتبني مبادئ تعميم المعرفة والخبرة العملية، من جهة. والمشاركة التطبيقية الميدانية في إتخاذ القرارات من جهة أخرى، وذلك ترسيخا لمبدأ العمل الجماعي كفريق واحد يقوم بواجباته بجد ونشاط.

في مجال المكننة والتطوير:

١. مواصلة العمل على مواكبة تطورات ومستجدات تكنولوجيا ونظم المعلومات ذات الصلة بالعمل المصرفي، وتطوير ورفع كفاءة شبكات الإتصال الخاصة بالبنك، وتطوير وتحديث برمجيات بعض انظمة البنك بما يتوافق مع مقررات لجنة بازل ومتطلبات تطبيق المقاصة الإلكترونية وغيرها.
٢. مواصلة العمل لتنفيذ عدة مشاريع في مجال تطوير وتحديث أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بالبنك من جهة، وحوسبة أعمال بعض أقسام ودوائر البنك آلياً من جهة أخرى .

في مجال التسويق:

١. إعداد خطط وبرامج تسويقية نوعية لكافة فروع ومكاتب البنك حسب طبيعة أعمال كل من هذه الفروع والمكاتب، مع التأكيد على الإستمرار في تفعيل وتنويع النشاطات والحملات التسويقية لدى مختلف فروع البنك ودوائر الخدمات المصرفية التي تقدم للشركات والأفراد(Corporate and Retail Banking Services) على حد سواء.

٢. إستحداث أنظمة وبرامج ترويج و حوافز خاصة، ومواصلة العمل على ترويج الخدمات المصرفية والإستثمارية والمالية المميزة وفقا لحاجات مختلف فئات المتعاملين الحاليين والمرتقبين، مع التركيز على الخدمات الشخصية (الخصوصية) وأية خدمات أخرى تلبي هذه الحاجات وتسهم في تمتين أسس ولاء العملاء الحاليين للبنك وإستقطاب عملاء جدد وتحقيق أهداف البنك التسويقية الأخرى وفقا لتوقعات خطة العمل.

٣. إعداد خطط وبرامج تدريبية في مجال علاقات العملاء (Customer Relationship Management) من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومواصلة الاهتمام برفع مستوى كفاءة العاملين وتأهيلهم وتدريبهم على حسن إدارة العلاقة بالعملاء بأعلى مستوى.

٤. مواصلة العمل وتركيز الجهود على ترسيخ صورة البنك في أذهان العملاء (Corporate Image) شكلا ومضمونا، وذلك من خلال مواصلة العمل على تجديد وتطوير فروع ومكاتب البنك، وتحديث وتحسين المظهر العام لكافة فروع ومكاتب البنك من جهة، والعمل على تطبيق مبدأ التطوير النوعي للخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة، واستحداث خدمات ومنتجات مصرفية أخرى جديدة ومتطورة وقادرة على المنافسة، إضافة إلى تطوير وتحديث أساليب عرض وتقديم هذه الخدمات والمنتجات من جهة أخرى.

وضمن هذه التوجهات قام البنك بتأسيس دائرة التسويق وتطوير الخدمات والمنتجات لوضع الخطط والبرامج التسويقية، ومواصلة العمل على تطوير وتحديث هذه الخطط والبرامج باستمرار.

في مجال التوسع و الانتشار:

التأكيد على الإستمرار في التوسع والإنتشار المدروس، والعمل على تسخير الإمكانيات لدعم الإنتشار النوعي، وذلك تأكيداً لتوقعات خطط الأعوام السابقة فيما يتعلق بإمكانية تسخير شبكات الإتصال لوضع الخدمات والمنتجات المصرفية بين أيدي المتعاملين في مواقعهم من خلال شبكة فروع أفضل نوعية وأقل عددا.
وضمن هذا التوجه تتضمن الخطة مواصلة العمل لتحقيق أهداف خطط العمل السابقة طويلة الأجل بخصوص تنمية وتطوير كفاءات ومهارات العاملين في البنك وإكسابهم خبرات ومهارات مصرفية جديدة وتطوير وإستحداث وتنويع الخدمات المصرفية والإستثمارية والمالية المميزة لتلبية حاجات المتعاملين مع البنك ومتابعة تطورات ومستجدات هذه الحاجات بإستمرار من جهة، ومواصلة العمل على تجديد وتطوير فروع البنك الحالية وإفتتاح عدد من الفروع والمكاتب من جهة أخرى بحيث تكون الفروع والمكاتب الجديدة في مواقع مختارة ومميزة يتم إختيارها بحرص وعناية وفقا لحاجات المتعاملين مع البنك.

في مجال إدارة مصادر وإستخدامات الأموال:

١. استمرار العمل على تنمية حجم ودائع المتعاملين الحاليين واستقطاب ودائع جديدة بكافة العملات، بحيث تنمو معدلات أرصدة هذه الحسابات بما لا يقل عن ٢٠٪ عن معدلات عام ٢٠٠٥.

٢. تقليل الإعتماد على ودائع البنوك الأخرى بالدينار الأردني والعملات الأخرى، والمحافظة على معدلات أرصدة هذه الودائع ضمن الحدود الدنيا التي تتطلبها مصلحة العمل.

٣. تنمية محفظة الإقراض (بالدينار الأردني) بما لا يقل عن ١٥٪ من معدل حجم الإقراض الكلي خلال عام ٢٠٠٥ والتأكيد على مواصلة تشجيع القروض الشخصية والإستهلاكية (قروض تمويل الأفراد) قليلة ومتوسطة القيمة بشكل متوازن مع الزيادة المتوقعة في حجم ودائع المتعاملين.

٤. العمل على إعداد و تنظيم برامج تسليف جديدة بإستخدام البطاقات الذكية/البلاستيكية .

٥. إعادة التأكيد على الإستمرار في تبني سياسة إنتقاء القروض مضمونة السداد وفقا للأسس العامة لسياسة الإئتمان و إدارة المخاطر المصرفية لمحافظ الإقراض والتسليف، وذلك تطبيقا لمبدأ الإستغلال الأمثل لمصادر الأموال حسب الإمكانيات المتاحة.

٦. الإستمرار في تشجيع الإستثمار حسب بدائل وخيارات وأدوات الإستثمار المتاحة ضمن الأسواق المصرفية والإستثمارية والمالية المحلية والدولية.

النتائج المتوقعة

تتوقعت الخطة تحقيق نمو في صافي الدخل من خلال تحقيق ما يقارب من صافي الدخل من الفوائد لا يقل عن ٢٠٪ من مجموع الموجودات، من جهة، والاستمرار في نهج خطط الأعوام السابقة لتعزيز الزيادة المدفوعة في صافي الدخل من خلال تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية والمالية المباشرة التي تحقق إيرادات رأسمالية غير مباشرة للعملاء والعمل على تخصيص كلفة مصادر الأموال إلى الحدود الدنيا الممكنة، إضافة إلى تبني سياسة الترشيد المشدد والفعال في كافة بنود المصاريف، من جهة أخرى.

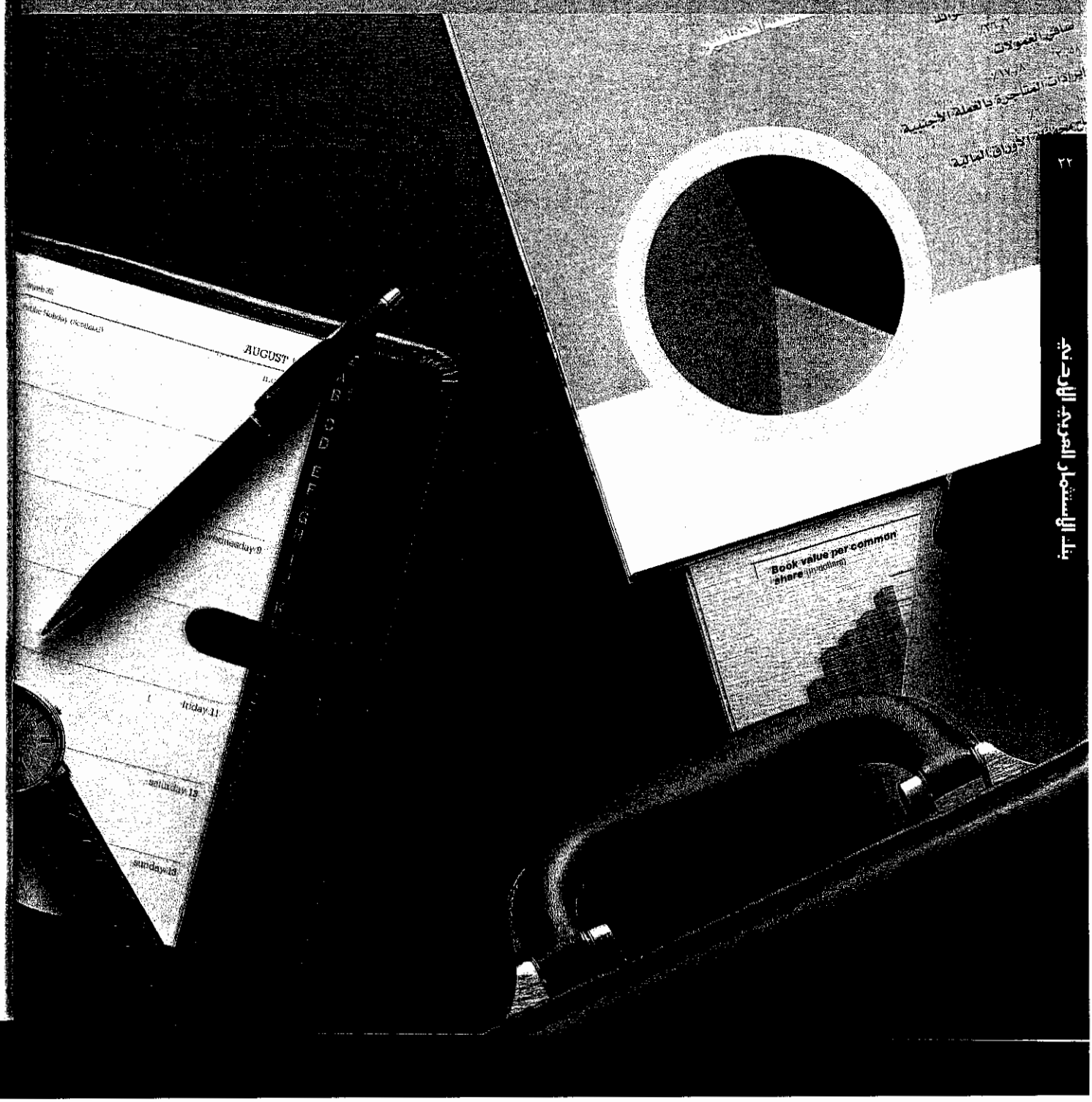

أضواء على الحسابات الختامية:

الموجودات

بلغ مجموع الموجودات في نهاية عام ٢٠٠٥ مبلغاً وقدره ٤٧٧,٨ مليون دينار أردني مقابل ٤٠٤,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤، أي بزيادة نسبتها ١٨,٢٪ وتتكون الموجودات من البنود الظاهرة في الرسم التحليلي أدناه:

يظهر الجزء الأكبر من الموجودات كودائع لدى بنوك محلية وأجنبية، حيث بلغ إجمالي النقد في الصندوق ولدى البنوك ٢٣١،٤ مليون دينار وتعادل ٤٨,٤٪ من مجموع الموجودات مقابل ١٨٥,٥ مليون دينار وتعادل ٤٦٪ من مجموع الموجودات في عام ٢٠٠٤.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية، فقد بلغت ١٠٥,٩ مليون دينار مقابل ٨٦,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٤، وتشكل هذه المحفظة ما نسبته ٢٢,٢٪ من مجموع الموجودات مقارنة مع ٢١,٤٪ من مجموع موجودات عام ٢٠٠٤

أما صافي محفظة القروض، فقد بلغت ١٢٦,٢ مليون دينار مقابل ١١٩,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٤، وتشكل هذه المحفظة ما نسبته ٢٦,٤٪ من مجموع الموجودات مقارنة مع ٢٩,٦٪ عام ٢٠٠٤.

ويظهر الجدول التالي مقارنة بنود الموجودات لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بملايين الدنانير:

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
النقد في الصندوق ولدى البنوك	٢٣١,٤	١٨٥,٥
الاستثمارات	١٠٥,٩	٨٦,٥
صافي القروض	١٢٦,٢	١١٩,٧
الموجودات الثابتة	٦,٠	٤,٦
موجودات أخرى	٦,٦	٧,٠
موجودات غير ملموسة	٠,٧	٠,١
موجودات ضريبية مؤجلة	١,٠	١,٠
المجموع	٤٧٧,٨	٤٠٤,٤

تحليل بنود الموجودات لعام ٢٠٠٥ بملايين الدنانير

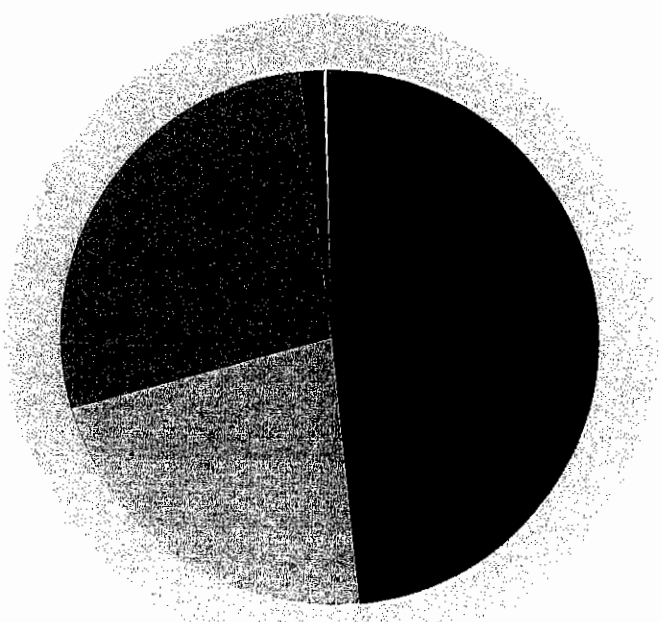

النقد في الصندوق ولدى البنوك

■ ٢٣١,٤ ٤٨,٤٪

الاستثمارات

■ ١٠٥,٩ ٢٢,٢٪

صافي القروض

■ ١٢٦,٢ ٢٦,٤٪

الموجودات الثابتة

■ ٦,٠ ١,٢٪

موجودات أخرى

■ ٦,٦ ١,٤٪

موجودات غير ملموسة

٠,٧ ٠,٢٪

موجودات ضريبية مؤجلة

■ ١,٠ ٠,٢٪

الإيرادات

أظهرت نتائج أعمال البنك لعام ٢٠٠٥ إيرادات إجمالية قدرها ٢٩,٥ مليون دينار أردني مقارنة مع ١٧,٤ مليون دينار أردني في عام ٢٠٠٤، وقد بلغت الفوائد الدائنة ١٦,٧ مليون دينار، أي ما نسبته ٥٦,٦٪ من مجموع الإيرادات. في حين بلغ صافي العمولات الدائنة ٣,٦ مليون دينار مقارنة مع ٢,٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وقد حققت المتاجرة بالعملات الأجنبية ربحاً مقداره ١,٢ مليون دينار في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١,١٤ مليون دينار لعام ٢٠٠٤.

ويظهر الجدول التالي توزيعاً مقارناً لمصادر الدخل المختلفة بملايين الدنانير، ويبين حرص الإدارة على تنويع هذه المصادر وخلق ثبات نسبي يضمن استمراريتها.

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
صافي الدخل من الفوائد	٧,٢٩	٦,٣٣
صافي العمولات	٣,٥٨	٢,٦٩
إيرادات المتاجرة بالعملة الأجنبية	١,٢	١,١٤
أرباح محفظة الأوراق المالية	٧,٦٦	١,٦٥
إيرادات أخرى	٠,٤١	٠,٠٨
المجموع	٢٠,١٤	١١,٨٩

تحليل بنود الايرادات لعام ٢٠٠٥ بملايين الدنانير

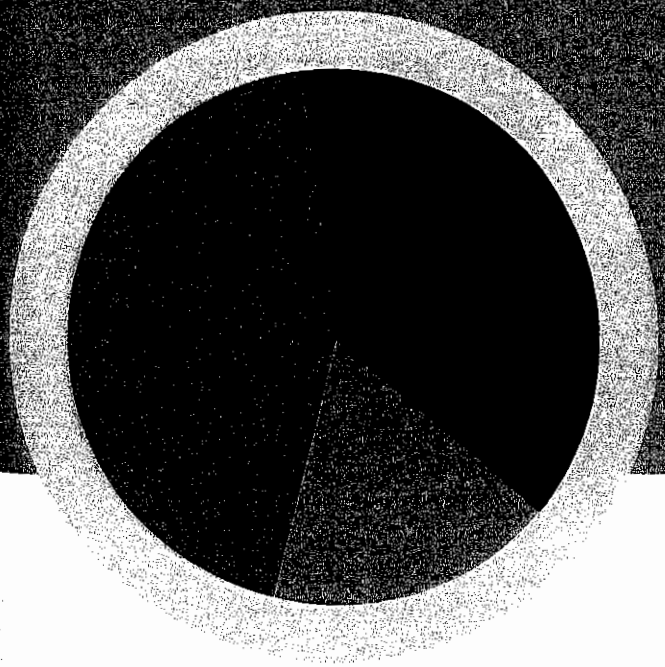

النفقات

بلغ مجموع النفقات لعام ٢٠٠٥ مبلغ ١٨,٢ مليون دينار مقابل ١٢,١ مليون دينار عام ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها ٦,١ مليون دينار، وإذا استثنينا الفوائد والعمولات المدفوعة فإن النفقات الأخرى تكون قد بلغت ٨,٨ مليون دينار مقابل ٦,٦ مليون دينار في عام ٢٠٠٤.

المخصصات

أما بالنسبة للمخصصات فقد تم هذا العام احتساب مبلغ (٨٧٠) ألف دينار كمخصص لتدني التسهيلات الائتمانية المباشرة، كما قام البنك باحتساب مخصصات جديدة بقيمة (٥١٩) ألف دينار منها مبلغ (٦٠) ألف دينار لمقابلة مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الذين التحقوا بالبنك قبل انضمام البنك للضمان الاجتماعي والذين ما زالوا على رأس عملهم حتى إعداد هذه البيانات.

ويظهر الجدول التالي مقارنة بنود النفقات الأخرى لعام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٤ بملايين الدنانير:

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
مصاريف إدارية وعمومية	٦,٩٧	٦,٠٠
استهلاكات	٠,٤٦	٠,٤٥
مخصص التسهيلات الائتمانية	٠,٨٧	٠,٠٠
مخصص نهاية الخدمة والإجازات	٠,٠٦	٠,٠٧
مخصصات أخرى	٠,٤٤	٠,٠٨
المجموع	٨,٨	٦,٦

الإقراض

بلغ حجم الاستثمار في التسهيلات الائتمانية كما في نهاية ٢٠٠٥ مبلغ ١٣٥,٩ مليون دينار مقابل ١٢٨,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٥,٨٪ مع الاستمرار بالالتزام بسياسة التحفظ والانتقاء في منح القروض.

ويظهر الجدول التالي تصنيف القروض حسب القطاعات الاقتصادية بملايين الدنانير:

	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الزراعة	٠,٥١	٠,٥٤
الصناعة والتعدين	٩,٥٣	١١,٢٢
الإنشاءات	١٢,٤١	١٢,٣٧
قروض سكنية	١٣,١٥	١١,٠٥
التجارة العامة	٨,١٢	٨,٧١
السياحة والنقل	٨,٤٤	٧,٥٩
الخدمات	٦١,٦٦	٧١,٧٠
شراء أسهم	١٤,٣٧	٠,٣٠
تمويل السيارات	٢,٠٨	١,٧٥
تمويل سلع استهلاكية	٥,٦٣	٣,٢٧
المجموع	١٣٥,٩	١٢٨,٥

تصنيف القروض حسب القطاعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٥ بملايين الدنانير

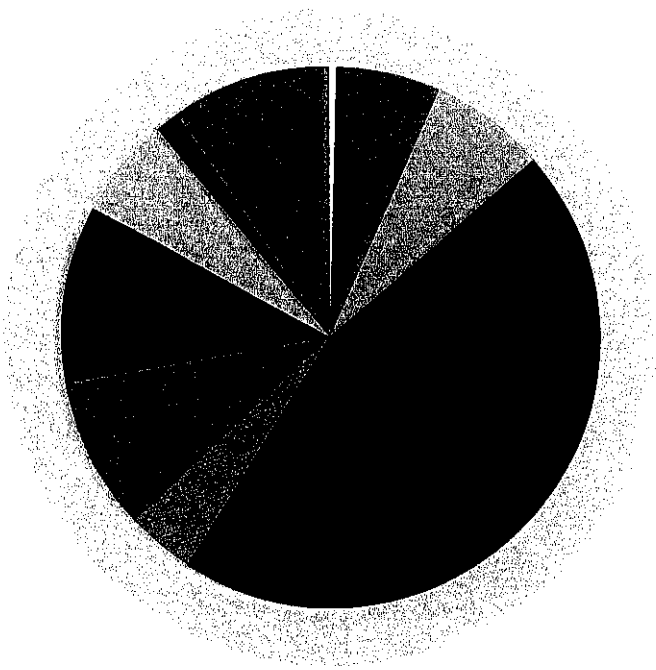

الزراعة
٠,٥١ ٠,٤٪

السياحة والنقل
٨,٤٤ ٦,٢٪

الصناعة والتعدين
٩,٥٣ ٧,٠٪

الخدمات
٦١,٦٦ ٤٥,٤٪

تمويل سلع استهلاكية
٥,٦٣ ٤,١٪

الإنشاءات
١٢,٤١ ٩,١٪

شراء أسهم
١٤,٣٧ ١٠,٦٪

التجارة العامة
٨,١٢ ٦٪

تمويل السيارات
٢,٠٨ ١,٥٪

قروض سكنية
١٣,١٥ ٩,٧٪

الودائع

بلغ إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠٠٥ مبلغ ٣٩٦,٧ مليون دينار مقابل ٣١٥,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ بزيادة مقدارها ٨١,٢ مليون دينار وبنسبة ٢٥,٧٪.

أ- ودائع العملاء

بلغ حجم ودائع العملاء ٢٥١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥ مقابل ٢٢١,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ ، أي بارتفاع مقداره ٢٩,٣ مليون دينار، ونسبته ١٣,٢٪ منها بداخل المملكة ٢٠٠,٥ مليون دينار، تتضمن ما يعادل ٧٧,٣ مليون دينار بالعملات الأجنبية.

ب- ودائع البنوك

بلغ حجم ودائع البنوك المحلية ٢٧,٢ مليون دينار، منها ١١,٣ مليون دينار بالعملات الأجنبية، في حين بلغت ١٣,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤، منها ٢,٤ مليون دينار بالعملات الأجنبية. وأما بالنسبة لودائع البنوك الأجنبية لدينا، فقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٥ مبلغ ١١٨,٥ مليون دينار، مقابل ٨٠,١ مليون دينار عام ٢٠٠٤.

إدارة الموجودات والسيولة النقدية

حرص البنك على رفع كفاءة استخداماته المالية خلال عام ٢٠٠٥ مقارنة مع عام ٢٠٠٤ وفقاً للجدول التالي بملايين الدنانير:

	٢٠٠٥		٢٠٠٤	
	مبلغ	٪	مبلغ	٪
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٢٣١,٤	٤٨,٤	١٨٥,٥	٤٥,٩
سندات مالية وأسهم	١٠٥,٩	٢٢,٢	٨٦,٥	٢١,٤
مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية	٣٣٧,٣	٧٠,٦	٢٧٢,٠	٦٧,٣
تسهيلات ائتمانية بالصافي	١٢٦,٢	٢٦,٤	١١٩,٧	٢٩,٦
موجودات أخرى	١٤,٣	٣,٠	١٢,٧	٣,١
مجموع الموجودات	٤٧٧,٨	١٠٠	٤٠٤,٤	١٠٠

يشير الجدول المبين أعلاه إلى استمرار البنك في المحافظة على نسب السيولة العالية مقارنه مع نسب السيولة للعام السابق.

الأرباح وحقوق المساهمين

حقق البنك في نهاية عام ٢٠٠٥ أرباحاً صافية مقدارها ١١,٦٠٦ مليون دينار، وبعد إضافة صافي الأرباح المدورة المعدلة لعام ٢٠٠٤والبالغة ٤,٢٤٥ ألف دينار، وتخصيص ٢,٧٦٩ ألف دينار لضريبة الدخل، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع صافي الأرباح البالغة ١٣,٠٨٢ مليون دينار على النحو التالي:

البيان	المبلغ بآلاف الدنانير
الاحتياطي القانوني	١١٧٢
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥
رسوم الجامعات الأردنية	٨٨
رسوم البحث العلمي والتدريب المهني	٨٨
رسوم دعم التعليم والتدريب المهني والتقني	٦١
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	١٨٤
الأرباح المدورة	١١٤٣٤
مجموع المبالغ الموزعة	١٣٠٨٢

وبعد موافقة هيئتكم الموقرة على هذه التوزيعات مضافاً إليها أثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم ٣٩ على الموجودات المالية المتوفرة للبيع بمبلغ ٢,٠٥ مليون دينار، والتي تمثل قيمة الأرباح غير المحققة في محفظة الأوراق المالية، يصبح مجموع حقوق المساهمين ٥٣,٧٠٧,١٣٤ ديناراً مقابل ٤٦,٣٦٦,٨٩٥ دينار عام ٢٠٠٤ أي بزيادة قدرها ٧,٣٤٠,٢٣٩ ديناراً وبنسبة ١٥,٨٣٪ .